جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الحلقة الثامنة من نشاط المتابعات العلمية

للعام الأكاديمي 2026/2025

عنوان الحلقة:

دور التقارير الوطنية في الحد من الفقر، من خلال تقرير الفقر المتعدد الأبعاد في مصر: تحليل معمق.

المتحدث

أ.د. مجـدة إمـام

أستاذ ومدير مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي بمعهد التخطيط القومي

إدارة الحلقة

أ.د.م. هبة جمال الدين

أستاذ مساعد ورئيس قسم الدراسات المستقبلية بمعهد التخطيط القومي

الثلاثاء 5 مايو 2026

فريق عمل نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2026/2025

منسق النشاط و المشرف العلمي

أ.د. بسمة الحداد

مدير مركز الأساليب التخطيطية

المنسق المشارك

أ.د.م. هبة جمال الدين

الأستاذ المساعد بمركز الأساليب التخطيطية

محرري التقرير

أ. هديل الشربيني

مدرس مساعد بمركز الأساليب التخطيطية

أ. بسنت مجدي

مدرس مساعد بمركز الأساليب التخطيطية

فريق الدعم المساند

أ. أمل سرور

مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

د. طارق طاهر

أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

عقد معهد التخطيط القومي يوم الثلاثاء 5 مايو 2026 أخر حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2026/2025. والتي قدمت فيها الدكتورة/ مجدة إمام – أستاذ ومدير مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي بمعهد التخطيط القومي – عرضًا باسم دور التقارير الوطنية في الحد من الفقر، من خلال تقرير "الفقر المتعدد الأبعاد في مصر: تحليل معمق" الصادر لعام 2024. تضمن العرض استعراضًا لدور التقارير الوطنية في دعم جهود الحد من الفقر وتوجيه السياسات العامة، إلى جانب عرض الإطار المفاهيمي والمنهجي لتقرير الفقر المتعدد الأبعاد في مصر، والأبعاد والمؤشرات التي استند إليها، ومصادر البيانات المستخدمة في إعداد التقرير، فضلًا عن توضيح كيفية الاستفادة من نتائجه في دعم خطط التنمية والحماية الاجتماعية، وأوجه توظيفه في إعداد خطة عمل المعهد المستقبلية، وذلك على النحو التالي:

مقدمة:

تلعب التقارير الوطنية دوراً محورياً في جهود الحد من الفقر من خلال توفير إطار عمل يربط بين الأهداف العالمية والواقع المحلي لكل دولة، وتتمثل أدوارها الأساسية فيما يلي:

- تخصيص مقاييس الفقر لتناسب السياق الوطني: تتيح التقارير الوطنية للدول تصميم مؤشرات تعكس أولوياتها التنموية وخصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية، مما يساعد في رصد أشكال الحرمان "المعتدلة" الشائعة في الدول متوسطة الدخل، والتي قد لا تلتقطها المقاييس العالمية للفقر المدقع.
- توجيه السياسات العامة واستهداف الفئات الأكثر احتياجاً: توفر هذه التقارير قاعدة بيانات فنية تساعد صناع القرار في تصميم مبادرات موجهة بدقة نحو الفقراء، كما تساعد في رصد "جيوب الفقر" والمناطق المهمشة جغرافياً داخل الدولة الواحدة، مما يضمن كفاءة توزيع الموارد.
- تعزيز الملكية الوطنية والمشاركة المجتمعية: من خلال وثائق مثل "ورقات استراتيجية الحد من الفقر"، تلتزم الحكومات الوطنية بالمسؤولية الرئيسية عن تصميم وتنفيذ السياسات، كما تشجع هذه التقارير على الحوار الاجتماعي من خلال التشاور مع النقابات، ومنظمات أصحاب العمل، والمجتمع المدني في وضع الاستراتيجيات.
- رصد التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة: تعمل التقارير الوطنية كأداة رسمية لمتابعة مدى تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله)، وتوفر خط أساس إقليمي ووطني لتقييم فعالية خطط الحماية الاجتماعية في المستقبل.
- تطوير الأنظمة الإحصائية الوطنية: يساهم إعداد هذه التقارير في كشف الفجوات في البيانات (مثل البيانات المتعلقة بالإعاقة أو النوع الاجتماعي)، مما يدفع الحكومات إلى الاستثمار في تحسين المسوحات الوطنية وتطوير قواعد بيانات أكثر شمولاً وتفصيلاً.

التقارير الوطنية ليست مجرد أدوات إحصائية، بل هي خرائط طريق استراتيجية تضمن استدامة جهود الحد من الفقر من خلال تحويل الالتزامات الدولية إلى إجراءات وطنية ملموسة.

1. **أبرز التقارير الوطنية والإقليمية المعنية بقياس الفقر في مصر**

شهدت مصر خلال السنوات الماضية إصدار عدد من التقارير والدراسات الوطنية والإقليمية التي أسهمت في تحليل أوضاع الفقر وقياس أبعاده المختلفة، وتوفير قاعدة معرفية داعمة لصنع السياسات العامة. ويأتي في مقدمة هذه التقارير بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتي تُعد من أهم التقارير الدورية الأساسية التي تصدر كل عامين تقريبًا، وتعتمد على خط الفقر الوطني القائم على الاستهلاك. ومن أبرزها بحثا 2018/2017 الذي سجل نسبة فقر نقدي بلغت 32.5%، وبحث 2020/2019 الذي أظهر انخفاض النسبة إلى 29.7% لأول مرة منذ سنوات.

كما تضمنت الجهود البحثية عددًا من الدراسات الدولية والوطنية المهمة، من بينها تقرير Poverty Assessment Update (2007)الذي قدم تحديثًا شاملًا لتقييم الفقر، وتقرير Understanding Poverty and Inequality in Egypt (2019) الذي ركز على الفقر واللامساواة وأبرز تأثير الإصلاحات الاقتصادية. كذلك صدرت تقارير دورية للفقر والمساواة (Poverty and Equity Briefs)أشارت أحدثها إلى وصول نسبة الفقر إلى نحو 33.5% عام 2021 وفق خط الفقر الوطني.

وفي إطار الاهتمام بالفئات الأكثر هشاشة، برزت تقارير الفقر متعدد الأبعاد لدى الأطفال منذ عام 2017، والتي أوضحت اتساع مظاهر الحرمان بين الأطفال، خاصة في الريف والمناطق غير المخططة. كما شملت التقارير الإقليمية التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه، إلى جانب تقارير الإسكوا حول الفقر في المنطقة العربية.

ومن ناحية أخرى، صدرت تقارير وطنية مرتبطة برؤية التنمية، مثل تقارير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في إطار رؤية مصر 2030، فضلًا عن الدراسات المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية الصادرة عن وزارة التضامن الاجتماعي.

ويُمثل تقرير «الفقر المتعدد الأبعاد في مصر: تحليل معمق» الصادر عام 2024 نقلة نوعية باعتباره أول دليل وطني رسمي متعدد الأبعاد للفقر، حيث أشار إلى أن نسبة الفقر متعدد الأبعاد بلغت 21.2% عام 2022، مستندًا إلى منهجية أكثر شمولًا ودقة في قياس الحرمان. وقد شكلت هذه التقارير مجتمعة أساسًا مهمًا لفهم تطور الفقر في مصر، ودعم جهود تحقيق تنمية شاملة وعادلة.

2. محتوى التقرير

أولاً: الإطار المفاهيمي والتوطين

تناول التقرير الإطار المفاهيمي للدليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد في مصر وآليات توطينه بما يتوافق مع الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية للدولة المصرية. وقد تكوّن الدليل من سبعة أبعاد رئيسية و19 مؤشرًا، جرى اختيارها من خلال

مشاورات وطنية موسعة شارك فيها ممثلون عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة التضامن الاجتماعي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى جانب مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، واليونيسف، والإسكوا.

واستند التقرير إلى أحدث إطار مصري للفقر متعدد الأبعاد(El-Laithy and Omar, 2021) ، مع إدخال عدد من التعديلات الجوهرية لتكييف المنهجية مع الواقع المصري، تمثلت في تقسيم بُعد ظروف المعيشة إلى بُعدين مستقلين هما السكن والخدمات، بما يسمح بتخطيط أكثر دقة للتدخلات التنموية وتخصيص الموارد بصورة أفضل، فضلًا عن إضافة بُعد الحماية الاجتماعية لقياس فعالية برامج الدعم والتحويلات الاجتماعية مثل برنامج تكافل وكرامة، وإضافة بُعد الأمن الغذائي باعتباره أحد أهم أوجه الحرمان في السياق المصري، مع الإبقاء على بُعدي التعليم والصحة وفق التعريفات الواردة في الدليل العربي المنقح.

ثانياً: الأبعاد السبعة للدليل الوطني

استعرض التقرير الأبعاد السبعة للدليل الوطني ومؤشراته الرئيسية، والتي شملت:

- **بُعد الصحة** :ويضم ثلاثة مؤشرات تتعلق بالتأمين الصحي، والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، والحالة الصحية للأفراد .
- **بُعد التعليم** :ويتضمن مؤشري حضور المدرسة وسنوات الدراسة .
- **بُعد العمل** :ويشمل مؤشري البطالة والعمل اللائق والتأمين الاجتماعي .
- **بُعد الحماية الاجتماعية** :ويتضمن مؤشري الحماية الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية .
- **بُعد الأمن الغذائي** :ويضم مؤشرات تقزم الأطفال وهزالهم، والاستهلاك الغذائي من المصادر الحيوانية، والأمن الغذائي للأسر المعيشية .
- بالإضافة إلى بُعدي **السكن والخدمات** باعتبارهما من الأبعاد المستحدثة في الإطار الوطني .

وقد أوضح التقرير الأوزان النسبية للمؤشرات المختلفة بما يضمن قياسًا أكثر شمولًا ودقة لأوجه الحرمان المتعددة التي تواجه الأفراد والأسر في المجتمع المصري.

ثالثاً: مصادر البيانات

اعتمد التقرير بصورة أساسية على بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (أبحاث ميزانية الأسرة) للفترة 2021/2020، الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، باعتباره المصدر الرئيسي لبناء مؤشرات الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد وإجراء التحليلات المرتبطة به. كما أُجريت مقارنات اتجاهية بين نتائج عامي 2018 و2022 بهدف تتبع التغيرات الزمنية ورصد التحولات في مستويات الحرمان.

وفيما يتعلق بحجم العينة وآلية تنفيذ المسح، فقد شمل البحث عينة ممثلة على المستوى القومي بلغت نحو 26 ألف أسرة معيشية، حيث تولى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تدريب القائمين بالمقابلات والمحررين الميدانيين لضمان جودة البيانات ودقتها. وتم جمع البيانات من خلال مقابلات شخصية مع رئيس الأسرة أو زوجه/زوجته، أو أي فرد مؤهل للإجابة في حالة غيابهما.

كما تضمن المسح ثلاث استبيانات رئيسية، شملت:

- **استبيان الإنفاق والاستهلاك** :لقياس إنفاق الأسرة على السلع والخدمات المختلفة .
- **استبيان استهلاك الألبان** :لرصد مستوى استهلاك منتجات الألبان، باعتباره أحد مكونات مؤشر الأمن الغذائي .
- **استبيان الدخل** :لتوثيق مصادر دخل الأسرة وطبيعتها، بما يدعم مؤشرات العمل والحماية الاجتماعية .

واعتمد التقرير في احتساب دليل الفقر متعدد الأبعاد على منهجية عدّ ألكير–فوستر(Alkire-Foster) ، وذلك عبر ثلاث مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى: تحديد الحرمان**

يتم تصنيف الأفراد إلى محرومين أو غير محرومين في كل مؤشر وفقًا لعتبات الحرمان المحددة، مع التعبير عن حالة الحرمان بقيم ثنائية؛ حيث تشير القيمة (1) إلى وجود حرمان، و(0) إلى عدمه .

- **المرحلة الثانية: احتساب درجة الحرمان المرجحة**

تُحسب درجة الحرمان لكل فرد من خلال تجميع أوجه الحرمان المختلفة وفق الأوزان النسبية المحددة لكل مؤشر، بما يسمح بقياس حجم الحرمان المركب الذي يعاني منه الفرد .

- **المرحلة الثالثة: التصنيف النهائي وتحديد عتبة الفقر**

يتم تصنيف الأفراد إلى فقراء أو غير فقراء من خلال مقارنة درجة الحرمان المرجحة الخاصة بهم بعتبة الفقر المحددة(k) ، بما يضمن قياس الحرمان المتداخل والمتراكم، وليس الاقتصار على الحرمان في مؤشر منفرد.

3. التوظيف الاستراتيجي للبيانات في توجيه السياسات القومية والمبادرات الرئاسية

استفادت الحكومة المصرية من نتائج تقرير الفقر متعدد الأبعاد في توجيه السياسات التنموية وإجراء تحسينات في البنية التحتية وتحسين كفاءة استهداف المناطق الأكثر احتياجًا، حيث ساهمت مؤشرات التقرير في تحديد فجوات الحرمان المتعلقة بالخدمات الأساسية، والعمل، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية، بما أتاح تصميم تدخلات أكثر دقة وعدالة. وقد تم توظيف نتائج التقرير في ربط البيانات بالاستراتيجيات القومية والمبادرات التنموية المختلفة، على النحو التالي:

- **طفرة في البنية التحتية لقطاع الاتصالات** :حيث نجحت التدخلات في إحداث تراجع هائل في مستويات الحرمان من الوصول إلى الإنترنت بمقدار 25.6نقطة مئوية، مما يعزز من فرص التحول الرقمي وإتاحة الخدمات.
- **الارتقاء بقطاع الإسكان** :أثمرت الاستثمارات المستمرة عن تحسن ملموس في جودة المسكن، وتراجع في معدلات الحرمان المرتبطة به بمقدار 5.8نقطة مئوية.
- **تطوير قطاع المرافق (المياه)** :تم معالجة إحدى أهم الفجوات الخدمية من خلال تقليل فترات انقطاع المياه، لتتراجع معدلات الحرمان في هذا المؤشر بمقدار 4.2نقطة مئوية.
- **توجيه الاستثمارات التنموية مكانيًا** :ساعدت خرائط الفقر متعدد الأبعاد في تحديد القرى والمناطق الأكثر حرمانًا، مما أسهم في توجيه استثمارات البنية التحتية والخدمات الأساسية إلى المناطق ذات الأولوية.
- **دعم مبادرة "حياة كريمة** :"استُخدمت نتائج التقرير في تحديد القرى المستهدفة ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، بما ساعد على تحسين أوضاع الصحة، والسكن، والخدمات، والتعليم، والحماية الاجتماعية في القرى الأكثر احتياجًا.
- **تحسين خدمات البنية التحتية:** ساهمت مؤشرات الحرمان في الكشف عن الفجوات المتعلقة بمياه الشرب، والصرف الصحي، والكهرباء، والطرق، والاتصالات، الأمر الذي دعم خطط تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية والمهمشة.
- **تعزيز الحماية الاجتماعية والاستهداف الدقيق:** أتاح التقرير للحكومة تحديد الأسر الأكثر هشاشة اقتصاديًا، بما دعم برامج الحماية الاجتماعية مثل "تكافل وكرامة"، ورفع كفاءة توجيه الدعم للفئات المستحقة.
- **دعم سياسات التشغيل والعمل اللائق:** كشفت نتائج التقرير عن ارتفاع مستويات الحرمان المرتبطة بغياب العمل اللائق والتأمين الاجتماعي، وهو ما ساعد في توجيه برامج الإصلاح الهيكلي ودعم العمالة غير المنتظمة.
- **تطوير آليات المتابعة والتقييم**: وفّر التقرير مؤشرًا وطنيًا متعدد الأبعاد يمكن الاعتماد عليه في متابعة أثر المبادرات التنموية وقياس التغير في معدلات الحرمان بمرور الوقت، بما يدعم تحقيق أهداف رؤية مصر 2030.

وبذلك لم يعد تقرير الفقر متعدد الأبعاد مجرد أداة إحصائية لقياس الفقر، بل أصبح أداة استراتيجية لدعم التخطيط التنموي وتوجيه الموارد العامة نحو تحقيق تنمية أكثر شمولًا وعدالة.

4. اوجه الاستفادة من التقرير في خطة عمل المعهد

يُوصى بأن يتبنّى معهد التخطيط القومي التقرير الوطني للفقر المتعدد الأبعاد محركاً أساسياً لخطة عمله القادمة، وذلك من خلال المحاور التالية:

<u>أولاً: إنتاج المعرفة وتحديث الدليل الوطني</u>

يُقترح أن يضطلع المعهد بمهمة تحديث الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد بصورة دورية، من خلال:

- إجراء تحديثات منتظمة للبيانات تتزامن مع دورات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- مراجعة الأبعاد والمؤشرات السبعة عشر بما يستجيب للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستجدة.
- نشر النتائج وتعميمها على الجهات المعنية لضمان توظيفها في رسم السياسات العامة.

ثانياً: توطين التخطيط الجغرافي

يُقترح توظيف نتائج التقرير في بناء منظومة للتخطيط الجغرافي تشمل:

- إعداد خرائط تفصيلية للفقر متعدد الأبعاد على مستوى المحافظات والمراكز والقرى، لتحديد مناطق الأولوية التنموية.
- توجيه الاستثمارات العامة جغرافياً نحو المناطق الأكثر حرمانًا في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية والخدمات الأساسية.
- دعم المخططين الإقليميين بأدوات تحليلية مكانية تُعينهم على اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة.

ثالثاً: بناء الكوادر وتدريب صانعي السياسات

يُوصى بأن يُدرج المعهد في خطته ببرامج متخصصة لبناء القدرات تستهدف:

- تدريب الكوادر الحكومية وصانعي السياسات على توظيف منهجية الفقر متعدد الأبعاد في التخطيط والتقييم.
- تطوير مناهج البرامج الأكاديمية للماجستير بما يُعمّق فهم أدوات قياس الفقر وتحليل البيانات الضخمة.
- تأهيل خريجي المعهد ليكونوا قادرين على تنفيذ الخطط المحلية ورفع بيانات ميدانية جديدة تُغذّي الدليل الوطني باستمرار.

رابعاً: تعزيز قدرات الاستشراف والسياسات المبنية على الأدلة

استجابةً للتحول الاستراتيجي للمعهد للفترة 2023-2030، يُقترح:

- تعزيز قدرات الاستباق والاستشراف للتعامل مع مخاطر الفقر المستقبلية في ضوء مؤشرات الدليل الوطني.
- توظيف النمذجة وتحليلات البيانات الضخمة لاستشراف مسارات تطور الفقر متعدد الأبعاد في مصر.
- دعم المخططين والباحثين بأدوات تحليلية متطورة تُمكّنهم من اقتراح سياسات مبنية على الأدلة تُسهم في تحقيق تنمية شاملة وعادلة.

كما شهدت المتابعة العلمية نقاشًا ثريًا وتفاعلاً واسعًا من الحضور حول تقرير الفقر متعدد الأبعاد في مصر، حيث تناولت المداخلات عددًا من القضايا المنهجية والتنموية المرتبطة بقياس الفقر وآليات التعامل معه. وقد تنوعت الآراء بين التركيز على أهمية تطوير منهجيات القياس بما يراعي الخصوصية الوطنية، أو التأكيد علي ضرورة تبني منظور تنموي

شامل لمعالجة الفقر بدلًا من الاكتفاء بالمعالجات الجزئية أو المؤقتة. كما طُرحت تساؤلات نقدية حول بعض نتائج التقرير، إلى جانب التأكيد على أهمية الربط بين أبعاد الفقر المختلفة وتحليلها بصورة منظوميه تساعد على فهم الظاهرة بصورة أكثر عمقًا.

أبرز المداخلات والتساؤلات

- التأكيد على أهمية مراعاة الخصوصية الوطنية عند إعداد تقارير الفقر، خاصة في ظل وجود بعض التقارير الدولية التي قد لا تعكس الو اقع المحلي بصورة دقيقة، مع الإشارة إلى ضرورة التوسع في دراسة مفاهيم مثل "عتبة الحرمان" والمناعة الاجتماعية".
- الإشارة إلى وجود تفاوتات مكانية واضحة في الحصول على الخدمات، خاصة في الصعيد والريف، مع التساؤل حول أوضاع المدن الجديدة التي ترتفع بها أسعار الوحدات السكنية رغم ضعف مستوى الخدمات المتاحة بها.
- التأكيد على أن الفقر متعدد الأبعاد لا يرتبط فقط بالدخل النقدي، و إنما يمتد إلى جودة الخدمات، وفرص العمل، والتعليم، والصحة، ومستوى المعيشة بصورة عامة.
- إثارة تساؤلات حول بعض نتائج التقرير، ومنها انخفاض معدلات الفقر بين الأسر التي تعولها امرأة مقارنة بالأسر التي يعولها رجل، مع المطالبة بإجراء دراسات متعمقة لتفسير هذه الظاهرة بصورة علمية.
- طرح تساؤل حول أولوية التدخلات التنموية: هل ينبغي البدء بتحسين الخدمات باعتبارها البعد الأكثر تأثيرًا في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، أم إعطاء أولوية للتعليم والعمل باعتبارهما المدخل الأساسي للحراك الاجتماعي؟
- التأكيد على أن مقاييس الفقر النقدي ومتعدد الأبعاد تنطلق من فكرة الاحتياجات الأساسية، لكن تختلف في آليات القياس والنتائج، مع الإشارة إلى أن بعض مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد تتسم بدرجة عالية من التشدد، ما قد يؤدي إلى تقدير منخفض نسبيًا لحجم الفقر الحقيقي.
- الإشارة إلى أن العديد من مقاييس الفقر تتجاهل أبعادًا أخرى مهمة، مثل:
  1. الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي.
  2. الحرمان من الكرامة والاحترام وتقدير الذات.
  3. الحرمان من وقت الفراغ.
  4. ضعف المشاركة في اتخاذ القرار والحرية.
- التأكيد على ضرورة الجمع بين مقاربات متعددة لفهم ظاهرة الفقر، وعدم الاكتفاء بمؤشر واحد، بما يسهم في الوصول إلى سياسات أكثر دقة وفاعلية.
- طرح فكرة "المنظور التنموي للفقر"، والذي يركز على معالجة الأسباب البنيوية المنتجة للفقر، وليس فقط التخفيف من حدته عبر برامج الدعم والمساعدات.
- الإشارة إلى أن بعض البرامج والمبادرات التنموية الحالية قد تمثل "علاجًا موضعيًا"، مع التأكيد على أهمية تمكين الفئات المستهدفة اقتصاديًا من خلال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، بما يتيح لها الخروج الدائم من دائرة الفقر.

- التأكيد على أن تجارب الدول في الحد من الفقر اعتمدت بصورة أساسية على الاستثمار في التعليم والصحة باعتبارهما المدخل الرئيسي للتنمية.
- طرح انتقادات تتعلق بضعف الحلول العملية الخاصة بدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، رغم استمرار الحديث عن هذه القضية لسنوات طويلة دون وجود آليات واضحة للتنفيذ.
- التساؤل حول مدى ملاءمة اعتبار الأسرة وحدة أساسية لقياس الفقر، في ظل تغير أنماط العلاقات الأسرية والإنفاق والإعالة داخل المجتمع.
- التشكيك في انخفاض مؤشر الحرمان الصحي الوارد بالتقرير، في ظل التحديات التي تواجه القطاع الصحي، خاصة نقص الأطباء وضعف جودة الخدمات الصحية العامة.
- التأكيد على أهمية استخدام المنهج المنظومي في تحليل الفقر، من خلال دراسة العلاقات المتبادلة بين الأبعاد المختلفة مثل التعليم، والصحة، والدخل، والعمل، بما يساعد على فهم آليات إعادة إنتاج الفقر داخل المجتمع.
- الإشارة إلى أن كثرة البرامج والمبادرات الحكومية والأهلية قد لا تحقق الأثر المطلوب في ظل غياب التنسيق والعمل وفق رؤية تنموية متكاملة تستهدف "النقاط الر افعة" القادرة على إحداث تغيير حقيقي ومستدام.
- إثارة تساؤلات حول العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين وحملة الشهادات العليا.
- التأكيد على ضعف آليات التقييم الموضوعي للبرامج الحكومية المرتبطة بمكافحة الفقر، نظرًا لاعتماد بعض الجهات على تقييم ذاتي لبرامجها وسياساتها.
- الإشارة إلى وجود مبادرات حكومية تستهدف تمكين الأسر اقتصاديًا، مثل برنامج "فرصة"، الذي يركز على دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية.
- التأكيد على أن الحصول على التعليم والصحة والخدمات أصبح مرتبطًا بصورة متزايدة بالقدرة النقدية للأسر، بما يعكس استمرار تأثير الفقر النقدي على بقية أبعاد الفقر.
- الإشارة إلى أهمية مفهوم "القدرة على الاختيار" باعتباره أحد المؤشرات الجوهرية للفقر، حيث لا يقتصر الأمر على توفر الخدمة فقط، بل يمتد إلى جودتها وتعدد البدائل المتاحة أمام الأفراد.

أبرز التوصيات

- تعزيز استخدام المنهج المنظومي في تحليل الفقر وربط الأبعاد المختلفة ببعضها البعض لفهم ديناميكيات إنتاج الفقر وإعادة إنتاجه.
- إجراء دراسات متخصصة لتحليل بعض النتائج الجدلية الواردة بالتقرير، خاصة ما يتعلق بالأسر التي تعولها النساء، والعلاقة بين التعليم والبطالة.
- دعم سياسات التمكين الاقتصادي والتحول من تقديم المساعدات المباشرة إلى خلق فرص عمل ومشروعات إنتاجية مستدامة.

- **الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مكافحة الفقر، خاصة التجارب التي ركزت على التعليم والصحة كمدخل رئيسي للتنمية، مع ضرورة مراعاة الخصوصية الوطنية في ظل الاستفادة من التجارب الدولية.**
- **تطوير آليات مستقلة وموضوعية لتقييم أثر السياسات والبرامج الحكومية المرتبطة بالحد من الفقر.**
- **تعزيز التكامل والتنسيق بين المبادرات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لضمان توجيه الموارد بصورة أكثر كفاءة وفاعلية.**
- **التوسع في دراسات قياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي للسياسات والمبادرات التنموية لضمان تحقيق نتائج مستدامة في الحد من الفقر.**